مشكلة التحول الديمقراطي بين التأصيل النظري والواقع العملي

الزاوش يمينة
أستاذة محاضرة "ب" جامعة معسكر

شهد الوطن العربي مؤخرا جملة من الثورات هزت كيان دول قومية كثيرة فأسقطت حكومات وأنظمة حكم حكمت لعقود طويلة، ولعل الدافع الأساسي لهذه الثورات كان المطالبة بالديمقراطية والتعددية السياسية ففي الخطاب العربي اليوم كلام كثير في الديمقراطية والتحول الديمقراطي قد لا يماثله كثرة سوى الحديث عن المجتمع المدني وحقوق الإنسان والعولمة؛ والحق أن هذا اللغط الشديد الذي يحيط بالديمقراطية ومتعلقاتها في العالم العربي يذكرنا بما كان يهيمن على الساحة الثقافية بالأمس القريب من قول كثير في التحول الاجتماعي[i][ii] فقد واجه العالم في مراحل تأريخه المتتابعة العديد من الكوارث رافقتها معاناة بشرية من تطبيق سياسات غير متكافئة وفي مقدمتها تلك المؤدية إلى الاستبداد، فليس هناك حدود زمنية أو مكانية لظاهرة الاستبداد إلا أن تباينها يرتبط بمرحلة التطور الحضاري سواء على صعيد سلوك نظام الحكم أو أفراد المجتمع[iii] وكثيرا ما اتسمت الدولة في الأنظمة العربية الحالية بأنها دولة بولسية مثلت قطيعة جذرية مع كل نظرية في المجتمع المدني مثلها مثل الدولتين التوليتارية اللتين عرفهما النصف الأول من القرن العشرين وهما الدولة النازية والدولة الستالينية السوفيتية[iv] والسؤال الذي يطرح نفسه وهو متصل بنا كعرب نحيا في العالم المعاصر: لماذا ظل العالم العربي الحديث والمعاصر في أحوال متصلة من العجز عن انتهاج الديمقراطية فلسفة في الفكر ونموذجا في النظام السياسي وأسلوبا في الوجود الإجتماعي وإذا كان حديث العدل والمساواة والعقل ما فتئ يتكرر في الفكر السياسي العربي المعاصر فما مكمن العيب ،هل هو فينا طبعا [v] وهل تم التنضير لمفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي العربي بشكل جلي ومكتمل أم أنها كثيرا ما اقترنت بتولي السلطة دون البحث عن ركائز وأسس شرعية لذلك؟ ولماذا تم التغاضي عن شروط اللعبة الديمقراطية (شرعيتها) لدرجة استتباب الدولة البوليسية وما هي ركائز ودعائم الدولة الديمقراطية الفعلية ثم هل الحديث عن ثورة من غير جاهزية المجتمع لتقبل هذه الديمقراطية سيساعد على التحقق الديمقراطي ؟

إذا ما تتبعنا تاريخ استتباب الديمقراطية الطويل نوعا ما في الغرب فإننا نجده قائما على خلخلة البنيان الاجتماعي الوسيط خلال القرن السابع عشر ؛وهو ما عبرت عنه الثورة الفرنسية في رفضها للنظام الاجتماعي القائم على التمايز الاجتماعي اعتبارا للانتماء الأسري أو المرتبة الدينية فقد تم قلب التصور الأيديولوجي العمودي حيث يكون ترتيب الناس في أعلى وأدنى وتبرز النضرة الأفقية لأعضاء المجتمع الواحد بشعار المساواة وهو ما أدى بجون لوك إلى إعلان التعاقد في نظريته حول العقد الاجتماعي المبني على احترام أو توافق بين طرفين [vi] ومن جهة أخرى تبلور مفهوم حقوق الإنسان نتيجة لتحولات فكرية كبرى هي تلك التي عرفتها أوروبا إبتداءا من القرن 15 م حيث نجد التحولات التي تحمل النشأة التدريجية للحداثة الأوروبية والتي تشكلت فيها الأرضية الفكرية والثقافية لتبلور مفهوم الحق والتشريع وقد أدى هذا المخاض التشريعي والحقوقي النظري إلى تبلور تدريجي لمفهوم حقوق الإنسان [vii] فقد ظهرت الصياغة الأولى لمفهوم المواطن عند اسبينوزا وكان للمفهوم تحديد أول لمجال الديمقراطية في نظره في تمييز الفيلسوف الهولندي بين الابن والعبد والمواطن من حيث صلة كل من الثلاثة لمبدأ الخضوع والطاعة ؛فاعبد هو من يظطر للخضوع إلى الأوامر المحققة لمصلحة سيده والابن هو من ينفذ بناءا على أوامر والديه أفعالا تحقق مصلحته الخاصة أما المواطن فهو من ينفذ بناءا على أوامر الحاكم أفعالا تحقق المصلحة العامة ثم مصلحته الشخصية[viii] فحقوق الإنسان انبثقت في القرن 18 عبر صراع الأنوار ضد المطلقية وتعسفية السلطة ومن ثمة فالأسس الفلسفية لحقوق الإنسان هي العقلانية والمشروعية التاريخية للنزعة الفردانية والوضعانية القانونية فهذه المرتكزات المتمثلة إما في التعاقد وما يعنيه من استمداد المشروعية للسلطة من سيادة القانون الذي هو تعبير عن السيادة القانونية للإرادة العامة في شيوع فكرة المساواة كفكرة خلفية ضامنة فلسفيا لجملة من الحقوق [ix] فالحقوق هي حريات والحرية هي الحق الأول وهي أصل كل حق فإعلان1789 حول حقوق الإنسان والمواطن ينص على الحرية كحق أول للإنسان سابق على غيره من الحقوق بل إن الحقوق الأخرى هي حريات فمثلا حق التملك هو حرية التملك وحق العيش في المجتمع هو حرية العيش في المجتمع[x] أما بالنسبة للعالم الإسلامي نجد أن القرن 19 يشكل لإعتبارات عديدة منعرجا حاسما في تاريخ العالم الإسلامي وكذا بالنسبة

للتحول البطيئ لمجتمعاته في اتصالها بالعالم الحديث وكل معرفة للذات تفترض معرفة للأخر وفي عين المفكر المسلم في القرن 19 ترجع عظمة الغرب أساسا إلى أشكال الحكم وإلى الأنظمة السياسية أكثر ما هي راجعة إلى منجزاته التقنية واكتشافاته العلمية وعلية فالانحطاط يتم التفكير فيه انطلاقا من معان سياسية أي فساد السياسة [[xi] ومع نهاية القرن الماضي وبدايات هذا القرن الجديد بدأ التفكير جديا عند غالبية دول العالم النامي إلى ضرورة إحداث تحول أو تغير في طبيعة السلطة وفي بنية الأنظمة السياسية والاقتصادية في هذه الدول بحيث يسمح هذا التحول بإدخال بعض المبادئ والمعايير السياسية على هذه النظم التي لم يعد في الإمكان تجاهلها وغض الطرف عنها لأن العصر فرض حتى على المتجاهلين له إضفاء شكل من الديمقراطية على النظام السياسي أو رفع شعارات حقوق الإنسان أو السماح بنوع من المعارضة والتعددية السياسية [[xii] ولعل من المفيد الإشارة إلى مفهوم "المستبد العادل " الذي راحت بعض الاتجاهات تعمد إلى الترويج له باعتبار حالة النهل من التراث السياسي العربي وحالة الإفادة من الخصوصية التجربة إلا أن التعامل مع مفهوم من هذا النوع ظل تبريريا يجتهد به فقهاء السلطان باعتباره البديل الموضوعي الذي يمكن الإفادة منه ويبقى الوعي السياسي العربي مرتهنا بالكامل بسلطة الدولة بالرغم من التحولات الكبرى التي شهدها التاريخ السياسي في العالم العربي[[xiii] وإذا أخدنا في الاعتبار أن الاستعمار كان سببا مباشرا في تسريع عملية البناء –بناء الدولة الحديثة – محدثا شرخا في نظام الدول العربية وبنياتها الأساسية ؛فعملية التحديث لامست الدول أكثر مما كان لها تأثير في المجتمع بل إن المجتمع كان في بعض الأحيان في حال المقاومة لعمل الدولة التحديثي [[xiv] فلم تتمكن عملية بناء الدولة من الملائمة بين دولة الثورة –الاستقلال) وبين نزوعها الشديد إلى السيطرة والهيمنة على كل المؤسسات وتأكيدها للمنحى الفردي الاستبدادي ومن واقع السيطرة الشمولية التي ينهجها نظام الحكم الاستبدادي على شعبه تكون النتائج قد تعلقت باعتبار إيثار المواطن السلامة بعيدا عن القضايا الكبرى والملحة التي يكون طريقها من خلال التماس مع السلطة [[xv] ومن هذا المنطلق اطمأنت جميع الدول القائمة على الأيديولوجية البوليسية على هيمنتها على جميع القطاعات والمؤسسات وحتى حريات المواطنين إلى أن اندلعت الثورات التي عرفت في كل من تونس ومصر واليمن وسوريا وإذا أخدنا في الاعتبار النموذج التونسي إذ لم تتوقع السلطات التونسية أن تتطور بهذا الحجم القياسي وتأخذ أبعادا جديدة شكلت منطلقا للحراك الاجتماعي والسياسي الكبير في تونس في العقود الأخيرة بأشكال أخرى تشاركهم فيها الشعوب العربية تتمحور حول ارتفاع الأسعار ونقص الوظائف ولكنها تتمحور أيضا حول الطريقة التي تتعامل بها الدولة البوليسة مواطنها وتنكر عليهم حقوق :التعبير والتنظيم والتمثيل النيابي الصادق والتوزيع العادل لموارد الدولة[[xvi] لقد تعرضت كرامة المواطن العربي إلى الامتهان والمسخ على يد ثلة من الأميين والجهلة الذين وصلوا إلى السلطة وصاروا يتحكمون بمصائر الناس اعتمادا على روح المغامرة وراحت الوقائع تكشف ارتباط هذه الفئة بالمصالح الأجنبية بطريقة مريبة ومشبوهة [[xvii] فسيناريو سقوط الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي بفضل العولمة لم يكن سيناريو محتمل فما شهدته تونس منذ مجيء بن علي إلى سدة الرئاسة شكل عودة جديدة للنظام الاستبدادي آخر "تأبلست" فيه فكرة الدولة من جراء الفظائع التي ارتكبتها الدولة البوليسية في مواجهة الإرهاب الأصولي في حين كانت الآليات الديمقراطية المؤسسة على مبدأ الغالبية قد وجدت طريقها إلى التطبيق تماما في المجتمعات الغربية ...فالإصلاحات الديمقراطية التي نفذت في تونس عبر مؤتمرات وطنية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات كان تأثيرها شكليا [[xviii] هذه المعطيات وغيرها كثير يجعلنا نطرح سؤال :لماذا لم ينجح الإصلاح بمفهومه النظري الفكري ولا حتى في المجال المؤسساتي؟ لنتوقف أولا عند المصلحين المسلمين في الفترة الحديثة والمعاصرة حيث نجد من أبرز الوجوه المنظرة "جمال الدين الأفغاني" الذي أجمع مع منظري القرن 19على انتقاد نظم الحكم في البلاد الإسلامية معتبرا أنها السبب في انحطاط الإسلام في العصور الحديثة ويتفق معه "الكواكبي" الذي يقدم تفسيرا للانحطاط والتخلف ذو طابع سياسي[[xix] بالمقارنة مع تبلور مفهوم حقوق الإنسان في الغرب عبر مساريه الكبيرين وأولهما التجارب السياسية الغربية المتمثلة في الصراع ضد الحكم المطلق من أجل الحد من صلاحياته الواسعة والأمثلة الكبرى لهذا واضحة لهذا المسار في الصراع السياسي في انجلترا من أجل تحديد صلاحيات الكنيسة مع أفكار واجتهادات الفلاسفة منذ الإغريق إلى عصر الأنوار [[xx] في حين أن عملية التحديث لم تتحدد بالشكل الإيجابي في بنية المجتمعات العربية إذ شهدت هذه العملية منذ البداية شقاقا بين التقليدية والحداثة وظهر منذ البداية ما يشبه التناقض بين الاثنين والنتيجة أنه منذ أن بدأ الاحتكاك بالغرب أي منذ الحملة الفرنسية على مصر ومازالت الثقافة الحديثة عاجزة عن النمو بشكل طبيعي داخل هذه المجتمعات الأمر الذي رسخ الكثير من السلبيات كالفقر

والاستبداد[xxi]فالفجوة بين المجتمعات العربية التي لم تتقبل التحديث الجزافي والمجتمعات الغربية التي رسخت قيم الحداثة عبر تاريخ طويل هي ما جعل أنظمة الحكم في المجتمعات العربية على هذا النحو ثم إن هذه الثورات المطالبة بالديمقراطية والتعددية هل وعت جيدا واستكنهت هذه المفاهيم؟ لو رجعنا إلى النظام البوليسي التونسي الذي يمزج بين المتناقضات فهو ينتهج خيار الليبيرالية الاقتصادية والاندماج في نظام العولمة الرأسمالية الجديدة وهو من ناحية أخرى نظام يستند في حكمه على مفاهيم وبنى ومؤسسات الدولة التسلطية التي كانت سائدة في الكتلة العربية الزائلة فمركز السلطة والقرار في يد بن علي والحزب الواحد وتسلط الأجهزة البوليسية والنقابات الشعبية والصحافة الرسمية إظافة إلى عدم تمثيل الشعب تمثيلا حقيقيا [xxii]يمكننا أن نلاحظ أن ماندعوهبالمجتمع المدني العربي هو تعبير غير دقيق عن القوى السياسية والفكرية التحديثية التي ترفع خطابا تنويريا وتحمل مطالب الانفتاح السياسي وقيم حقوق الإنسان وإن كانت لا تستند في الواقع إلى قواعد مجتمعية مكينة ولا تعبر عن مواقع فاعلة في الساحة السياسية ذاتها

ذلك جانب رئيسي من جوانب مأزق التحول السياسي في البلاد العربية[xxiii] وسبب الانزياح بين التجربتين العربية والغربية هو أن تطور الأوضاع التقنية والاقتصادية لم ينتج في الحالة العربية قاعدة نخبوية رأسمالية حقيقة ولم تفرز مجتمع مدنيا بالمعنى الدقيق للعبارة وإنما أنتجت ما دعاه "برهان غليون" "بالحداثة المجهضة" أي فشل النهج التحديثي الذي كان مشروع ومشروعية الدولة الوطنية [xxiv] وهنا يبرز سؤال جلي هو كيف تتقبل الثقافة العربية النهج الديمقراطي وكيف يمكن تأسيس تجربة ديمقراطية في فضاء عقائدي ثم هل الديمقراطية القائمة على العلمانية هي الحل في هذه المجتمعات ؟

يقول هنري كيسنجر"إن حكام العالم الثالث يقولون للواقع كن فيكون وبذلك يماهون بينه وبين أشخاصهم ويرفضون سماع أي نقد له أو تعريض به ويعتبرون النقد موقف منهم وانتقادا لهم يفسر هذا لماذا تخاف بيروقراطيتهم إمدادهم بصورة حقيقية عن ما هو قائم فعلا ولماذا تقدم لهم صور تتفق مع أفكارهم المسبقة تعزز لهم وهم ربوبيتهم [xxv] و إذا كانت هذه حال حكام دول العالم الثالث التي تشكلت بعد كفاح مرير ضد الاستعمار ومحاولات طمس وجودها وكان ذلك احتماءها بالثقافة العربية والدولة القومية بخلاف فترة اليوم التي يسودها النظام العالمي الجديد، وهو النظام القائم على الصراع بين الشمال والجنوب وخصوصا بعد زوال الإتحاد السوفيتي ؛حيث أصبح دور الجنوب "البرابرة الجدد" في مواجهة الشمال الذي يفترض أن يكون موحدا وامبرياليا وحاملا في زعمه لقيم الحضارة العالمية :الليبرالية والديمقراطية. ويرى بعض المحللين أنه وبعد زوال الإتحاد السوفيتي الذي حرم أمريكا من أن تصطدم به ويتساءل البعض بهذا الصدد:ما عسى روما تكون بدون أعدائها ؟[xxvi] وإذا ما تعمقنا في حال التوراة العربية التي نشدت الديمقراطية و مزيد من الحقوق نراها ما تزال ترزح في الفوضى بل إن الأمر تعدى الفوضى الاجتماعية والسياسية إلى استغلال خيراتها والتحكم في كواليسها السياسية وحتى في سيادتها وقراراتها بدعوى حقوق الإنسان فهل بعد كل هذا يمكن اعتبار مثال الغرب مثالا يحتذى به؟ وهل ينشد التغيير دفعة واحدة ؟ ثم إذا كانت الديمقراطية العربية الحديثة والمعاصرة اتسمت بسيادة الثقافة السياسية التقليدية بقدر ماساعدت على تكريس الأنماط والقيم السياسية مما ترتب عليه تداعيات خطيرة على مجمل عملية الإصلاح[xxvii] فالديمقراطية المنشودة في صورتها ونموذجها العربي ما يزال النظام العالمي فيها عاجز عن توضيح السبل العملية التي يود أن يسلكها لتطبيق ما ورد في شرعة حقوق الإنسان من مبادئ أساسية على رأسها مبدأ السيادة والقومية ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها [xxviii]وإذا كانت القوة والثروة والمعرفة أهم أدوات السلطة لأنها تشكل أعمدة السلطة كما يذهب إلى ذلك ألفن توفلر إلا أن أعلى نوعية للسلطة إنما تأتي من استخدام المعرفة ...إن السلطة ذات النوعية العالية لا تتمثل في القوة فحسب إنها ليست مجرد مقدرة على إنفاذ ما يبتغيه المرء أو جعل الآخرين يقومون بما يريده بل إن النوعية العالية تدل على أكثر من ذلك بكثير فهي تعني الكفاءة أي استخدام أقل قدر من موارد السلطة لتحقيق هدف ما .إن المعرفة كثيرا ما يمكن استخدامها لجعل الطرف الآخر يميل إلى خطتك بشأن عمل أو تصرف ما لذلك يعتبر توفلر المعرفة الأكثر تنوعا من حيث الفعالية بين المصادر الثلاثة الرئيسة للسلطة[xxix] فالمعرفة تقوم بدور المضاعف للثروة أو القوة بمعنى أنها يمكن أن تستخدم لزيادة المتاح منها أو يمكن استخدامها لتحويل من النقيض إلى النقيض لتحويل عدو إلى حليف [xxx] وفي كلتا الحالات تزيد الكفاءة بالمعرفة وتتيح لصاحبها إنفاق أكبر قدر لصالح السلطة وإذا كانت القوة والثروة وفقا لتعريفهما ملك للأغنياء والأقوياء فإن المعرفة يمكن أن تكون للضعفاء..إن المعرفة هي أكثر مصادر السلطة ديمقراطية على الإطلاق[xxxi] وأما ما نشهده اليوم ونراه من أن مواقف الدول ليست سوى ردود فعل لآنية ظرفية لا تنطلق من

مبادئ متفق عليها ومن حلول شاملة بل تختلف باختلاف البلدان والمصالح أما النظام العالمي الجديد فليس هناك مؤشرات إيجابية حوله ؛فيكون البحث عن نظام يحقق لكل أمة الديمقراطية والعدالة والسيادة وتقرير المصير كمبادئ عالمية دون التفريق بين الكيانات والدول الصديقة والعدوة ومن الواضح أن النظام العالمي عاجز بل غير راغب في بناء مجتمع ثوابث [[xxxii] فالنظام العالمي الحالي قائم على المصالح والاستغلال تغذيه الفوارق ولا يمكن أن تكون التورة والمطالبة بالتغيير دون توابث وأسس نظرية سوى استبدال مشكلة بمشكلة أكثر منها قسوة ويظل البحث عن نظام عالمي جديد قائم على حوار القوميات وتعاونها بدلا من مركزية الذات وصراعها على السلطة .

قائمة المصادروالمراجع :

1- سعيد بن سعيد العلوي وسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر سوريا ط1 2006

2- إسماعيل نوري الربيعي ،العرب والمستقبل ،دار حامد ،عمان،دط ،2002.

3- توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية بتونس، دار العربية للعلوم ناشرون بيروت لبنان، ط1 ،2011.

4- محمد سبيلا ، الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان،المركز الثقافي العربي،ط1،2010.

5-سالم القمودي ،سيكولوجية السلطة ،دار الانتشار العربي ،بيروت، ط2،2000.

6- برهان غليون ،المحنة العربية –الدولة ضد الأمة –مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط2،1994.

7-عبد الله عبد الدائم،القومية العربية والنظام العالمي الجديد،دار الأدب ،بيروت،ط1،1994

8- ألفن توفلر ،تحول السلطة ،ترجمة فتحي بن شتوان ونبيل عثمان ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،مصراته-ليبيا،دط1992 .

المقالات :

1-سالم توفيق النجفي ،مقال الاستبداد:نظام الحكم في العراق متضمنا الماضي ورؤية مستقبلية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط1،2005،

2- عزمي عاشور ،مقال الإزدواجية الثقافية وتكريس الإستبداد في الدول العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1،2005

- سعيد بن سعيد العلوي وسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر سوريا ط1 2006 ص11.

[1]- إسماعيل نوري الربيعي ،العرب والمستقبل ،دار حامد ،عمان ،2002،دط،ص455

[1]- توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية بتونس، دار العربية للعلوم ناشرون بيروت لبنان، ط1 2011 ص241.

[1] المرجع الأسبق ،ص1

[1]سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي،ص ص20_25

[1]محمد سبيلا ، الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان،المركز الثقافي العربي،2010،ط1،ص112

[1]المرجع السابق،ص41

[1]محمد سبيلا ،الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان ،ص116

[1]المرجع نفسه ،ص117

[1]سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي،ص43

[1] سالم القمودي ،سيكولوجية السلطة ،دار الإنتشار العربي ،بيروت، ط2،2000،ص95

[1]سالم توفيق النجفي ،مقال الاستبداد:نظام الحكم في العراق متضمنا الماضي ورؤية مستقبلية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط1،2005،ص352

[1]سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي،ص ص62-63

[1]المقال السابق،ص455

[1]توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية بتونس،ص242

[1]المقال السابق،ص353

[1]توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية بتونس،ص243

[1]سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي،ص55

[1]محمد سبيلا ،الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان ،ص111

[1]عزمي عاشور ،مقال الإزدواجية الثقافية وتكريس الإستبداد في الدول العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1،2005،ص355

[1]توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية بتونس،ص245

[1]سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي،ص130

[1]برهان غليون ،المحنة العربية –الدولة ضد الأمة –مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط2،1994،ص249

[1]توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية بتونس،ص194

[1]عبد الله عبد الدائم،القومية العربية والنظام العالمي الجديد،دار الأدب ،بيروت،ط1994،1،ص71

[1]عزمي عاشور ،مقال الإزدواجية الثقافية وتكريس الاستبداد في الدول العربية،ص367

[1]المرجع السابق،ص97

[1]ألفن توفلر ،تحول السلطة ،ترجمة فتحي بن شتوان ونبيل عثمان ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،مصراته-ليبيا،دط1992،ص ص29-31

[1]سالم القمودي ،سيكولوجيا السلطة،ص80

[1]المرجع السابق،ص36

[1]الله عبد الدائم،القومية العربية والنظام العالمي الجديد ،ص98